

من قضايا إصلاح التعليم وتطويره

- ملاحظات حول رؤية لتطوير التعليم فى برنامج سياسى ٢٠٠٤.
- هدف ينبغى ألا يغيب أو يستتر فى مسيرة التعليم.
- لاساس بمجانية التعليم.. ولماذا؟

ملاحظات حول رؤية لتطوير التعليم فى برنامج سياسى ٢٠٠٤

بلغ عدد صفحات تلك الوثيقة الحزبية ٤٥ صفحة تناولت عديداً من قضايا المنظومة التعليمية مقسمة إلى: أهمية الموضوع للحزب (مرحلة تعليمية أو سياسة تعليمية أو مكوناً من مكونات العلمية التعليمية ... إلخ) يعقبها وصف الوضع الراهن، ثم السياسات المقترحة ومتطلبات نجاح السياسة المقترحة، ومدى الإنجاز والتقدم فى تحقيق التحرك المنشود.

وثيقة الحزب فنية لا سياسية

ويخلص القارئ لهذه الوثيقة إلى تقييمها كدراسة فنية كما لو كانت كتاباً متميزاً يرصد منهجاً لما ترددده الهيئات والمؤسسات التربوية فى مقررات كلياتها. وهى بهذه الصفة وثيقة جادة شاملة، فيها من الأمور الجزئية التى تدخل فى سياق منهج الوصف فى مجال العقلانية المعرفية الفنية المجردة، التى يرددها كثير من الأكاديميين منتزعة من سياقاتها الكلية، سياسية واجتماعية وتاريخية، ومعظمها يدور فى المحيط الأكاديمى منذ عقود من الزمن. ويكمن القصور فى التشخيص المتكامل لمشكلات التعليم وملاءمة الحلول لها من اصطناع النظرة إلى التعليم على أنه نسق مجتمعى منفصل عن النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى، اللهم إلا فى تأكيد ارتباطه بالسوق العالمية ومن ثم فهو قضية فنية تعنى بالوسائل دون الغايات.

ولعل هذا الفصل وآثاره المباشرة وغير المباشرة على استمرار الإشكاليات المزمنة وتفاقمها نتيجة للانتقال المفاجئ من التوجه السياسى الاشتراكى بمبادئه فى حق التعليم وفى العدالة الاجتماعية، إلى الليبرالية الجديدة الدارونية والاقتصاد الحر وانفتاح قطاع التعليم للاستثمار الخاص والمحلى والعربى والأجنبى. وهذا فضلاً عن شروع الدولة فى التخلّى عن مسؤولياتها التعليمية بالتدرّج. ومن ثم أخذت تتردد فى هذه الوثيقة وفى غيرها من مجالات الحديث عن التعليم مفاهيم غامضة أو فنية، من أهمها مفهوم المشاركة المجتمعية، وارتباط التعليم بسوق العمل، واللامركزية والمعايير والتقييم والتميز. ومثل هذه المفاهيم، مع ما قد يحيط بها من مصداقية فى ظاهرها إلا أنها توظف هنا تبريراً وتغطية لتخلّى الدولة عن مسؤولياتها الدستورية، وأولوياتها فى تكوين القوة البشرية اللازمة لبناء المشروع الحضارى الإنمائى فى مصر.

ثم إن التوسع فى التعليم الخاص فى المرحلة ما قبل الجامعية ثم اقتحامه للمرحلة الجامعية منذ عام ١٩٩٦ قد تنامى معه دخول التعليم الأجنبى إلى ساحة التعليم المصرى، حيث انتعشت وتنامت أهمية المدارس الأجنبية فى التعليم العام، كما انتعشت سوق الجامعة الأمريكية منذ تم الاعتراف بشهاداتها فى أوائل السبعينيات، امتداداً إلى زحف الجامعات الأجنبية الفرنسية والألمانية والكندية والبريطانية والروسية، والبقية تأتى !!

وهكذا بدأنا نسمع بأن "التعليم الخاص والأجنبى يمثل الجناح الآخر لتطوير التعليم المصرى، والذى لا يستطيع النهوض إلا بهما معاً". وقد أدى التوجه إلى الخارج فكراً واستثماراً وعملاً وسوقاً إلى أن يقفز التعليم الخاص بمختلف أشكاله ومستوياته ليصبح موقع جذب لعدد متزايد من الطلاب، الذين ينتمون إلى الشرائح المجتمعية المالكة للثروة والسلطة. وأخذ يستقر فى الأذهان - وقد لا تتجسد فى الواقع بالضرورة - أن كل ما هو خاص أكثر كفاءة وأرفع مستوى مما هو حكومى. ومع عدم المواجهة الفعالة للمطالب الملحة لتطوير التعليم الحكومى العام والجامعى، أصبح التعليم الخاص والأجنبى أكثر بريقاً وجاذبية، وفرصاً أكبر للعمل فى مجال الاستثمارات والشركات الأجنبية والدولية.

وقد نجم عن تردى الأوضاع والمستويات التعليمية الرسمية أن بدأت بعض الأفكار والأقلام تناقش جدوى مبدأ مجانية التعليم مع استثنائه في مرحلة التعليم الأساسي. واتهمت المجانية بأنها من العوامل الرئيسية في تدنى نوعية التعليم وعدم مساهمته لاحتياجات سوق العمل، كما لو كانت وظائف التعليم مقتصرة على احتياجات سوق العمل، الذى تسيطر عليه فئات رجال الأعمال والشركات المتعدية الجنسية. وتدعمت تلك المقولات بدراسات ونصائح البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وبخاصة فى حالة مجانية التعليم العالى. وامتد حديث إلغاء المجانية إلى الحديث عن ضرورة ترشيد المجانية وضرورة المشاركة المجتمعية فى تكلفة التعليم، نتيجة لما تعانيه الدولة من حمل ثقيل فى الوفاء بمسؤولياته، ولينتهى بها المطاف إلى معادلات جديدة فى تحمل المتعلم لتكلفة نفقاته؛ أى الزحف نحو إلغاء المجانية بصورة صريحة فى خطط الحكومة الحالية التى نجحت أو سوف تنجح فيما ترددت فيه على استحياء حكومات الانفتاح منذ أوائل السبعينيات.

هذه المقدمة فى تقديرنا تمثل السياق السياسى الذى يحيط سياسات إصلاح التعليم: عيناها على الانفتاح نحو الخارج وعلى سوقه وشروطه ومقتضياته، تغض النظر عن متطلبات دور التعليم فى البناء الداخلى. ولا يتجلى ذلك إلا فى حديث عام عن تنمية المواطنة متجاهلة حق التعليم للجميع وتكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف وجهود التوسع فى التعليم أفقياً ورأسياً، لكى يكون التعليم متاحاً للجميع ولأطول مدة تنمى قدرات الإنسان المصري.

ومن ثم يصبح التعليم الخاص والأجنبى هما موطن تكوين القيادات العلمية والفنية للوفاء بمطالب السوق ومستثمريه.. وفى ضوء هذا السياق سوف تتجسد وتتحدد بالضرورة كل ما ورد من تفاصيل فى التشخيص للوضع الراهن وسياسة الإصلاح المنشودة فى وثيقة الحزب، لا كما تبدو فى صورتها الفنية والتربوية المجردة والتى بدأت بالفعل فى التشكل بدرجات متزايدة فى هذا السياق فى الواقع العولمى السوقى.

الوثيقة وغياب الإطار السياسي المجتمعي

١- التعليم والأمن القومي :

لما كان من المستقر في الفكر التربوي والاجتماعي أن التعليم عملية سياسية، كما أن السياسة عملية تربوية، فقد كان من الضروري لوثيقة الحزب أن تطرح منطلقاتها السياسية في تطوير التعليم، لكنها اختفت لتصبح محاور من قبيل المشاركة المجتمعية (التي انتهت أخيراً إلى تكليف المعلمين في دفع نفقات تعليمهم) وإلى دعم أداء أعضاء التدريس (بماذا في الواقع الممارس والمعيش) والتوجه نحو اللامركزية ولها متطلبات عديدة أكثر من إعطاء المحافظين سلطات أوسع في مجال تسيير التعليم، وأكثر من حرية للمدرسة والمدرسين؛ مما يتطلب تغيير الذهنية ومناخ العمل وإمكاناته. كذلك تضمنت توظيف التكنولوجيا (مما يتطلب على الأقل معدلات توافر الحاسوب لأعداد محددة من الطلاب حسب مختلف مراحل التعليم) ونظم الجودة والاعتماد (وهذه تتطلب توفير الحد الأساسي للإمكانات المادية والتجهيزات المدرسية والتأهيل التربوي للمعلمين قبل أن تبدأ عمليات الاعتماد) إلى غير ذلك من المحاور والسياسات المرتبطة بمرحلة الطفولة المبكرة، وتطوير التعليم الثانوي. وتنمية روح الانتماء والمواطنة، ونشاط الحياة الطلابية، ودمج الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في مؤسسات التعليم العادي، وهذه الأخيرة مع أهميتها قد استغرقت سبع صفحات من الحديث عن سياسات التعليم.

وكما سبقت الإشارة، فإن هذه كلها مجالات وموضوعات فنية تتطلب الإطار المرجعي السياسي الذي تتحرك من خلاله والتعمق في الصعوبات المزمدة التي تواجهها، وكيفية التغلب عليها تدريجياً مع المعقولة في تحديد الإطار الزمني لمعالجتها. والحاصل أن كل ما تم الإشارة إليه من موضوعات وسياسات سوف يتطلب التطوير المستمر، في ضوء ما يتم من تقييم لمسيرة المنظومة التعليمية وتشابكاتها الداخلية والخارجية؛ مما يجعل الوثيقة شديدة التفاؤل في حدود أفقها الزمني للإنجاز، وهي مسألة تستحق الالتفات في غياب بعض الأطر السياسية المرجعية أياً ما كانت فاعليتها السابقة. ولعل من أهمها اختفاء مقولات (التعليم مشروع مصر القومي الأكبر، والتعليم جبهة من جبهات الأمن القومي، ودور التعليم في الوحدة الوطنية، وفي الانتماء العربي) لقد اختفت - فيما نعلم - هذه الأطر

المرجعية السياسية على مختلف مستويات التعليم ولعله من الغريب أن وثيقة مجلس الوزراء (مصر والقرن الحادى والعشرون) التى صدرت عام ١٩٩٨ تشير فى إطار تحديدها لمقومات التنمية المستدامة إلى (الاهتمام بإبراز دور مصر فى إطار أمتها العربية، ومع الدول الإسلامية وأقطار العالم النامى وفى التعاون المثمر مع الدول الصناعية).

٢- التعليم والسلام الاجتماعى :

كذلك اختفت - وإن جاء ورودها النادر على استحياء - مبادئ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ودور التعليم وفرصه فى التخفيف من مظاهر الفقر وأحواله، وإيلاء الطلاب الفقراء ومحدودى الدخل عوناً مادياً خاصاً بما يمكنهم من متابعة تعليمهم. والواقع أن وثيقة الحزب لم تشر إلى وجود حالات الفقر فى كل سياساتها. وهذا إلى جانب التفاوت الجغرافى بين المحافظات والمدينة والقرية، وبين جامعات القاهرة والإسكندرية، وغيرها مما يعرف بالجامعات الإقليمية. وفى هذا الهدف أيضاً تشير وثيقة (مصر والقرن الحادى والعشرون) السابقة إلى (ترسيخ مبدأ العدل الاجتماعى وتجسيده فى فرص التعليم بما ييسر عملية الحراك الاجتماعى) كما يعتبر ترسيخ هذا المبدأ فى حق التعليم للجميع واقتترانه بحق العمل أداة رئيسية فى توفير قيادات من جميع الشرائح الاجتماعية، متجددة وفعالة بطاقتها الذاتية فى تحريك مسيرة التنمية نحو المستقبل المنشود.

٣- التعليم ودوره فى الدفاع والمقاومة :

وهذه الإطارات السياسية والاجتماعية كانت فى حاجة إلى اتخاذ موقف واضح منها فى مجال السياسة التعليمية للحزب؛ وخصوصاً فيما تواجهه منطقتنا من تحديات ومخاطر. ولاشك فى أن تأكيد تلك المقومات يفرض نفسه على أى توجه جديد لتلك السياسية، سواء جاء هذا التأكيد فى سياق الإشارة الصريحة لمخاطر مشروع الشرق الأوسط الجديد أو بالإشارة الضمنية إليه. والواقع أن ما يتضمنه هذا المشروع من سعى إلى التدخل بالطرق الخشنة أو الناعمة فى مسيرتنا الثقافية والتعليمية يحتم وعيداً يتطلب التصدى والمقاومة. وقد اتضح أنه يتضمن رؤاه

الخاصة فيما يتعلق بقضايا المناهج ومجالات التدريب والبحوث، هذا فضلاً عن دعاواه في الديمقراطية بعامة وديمقراطية التعليم بخاصة، مع تجريده من طاقات الوطنية والقومية في تكوين الإنسان المصرى العربى. وفي تبرير تدخله يتذرع بالقضاء على دور المؤسسة التعليمية في توليد مظاهر العنف والإرهاب. إن مشروع الشرق الأوسط لم يعد مجرد مبادرة أمريكية.. بل أصبح مشروع الدول الثمانى الكبرى ناقشته وطورته واعتمدته في اجتماعاتها في ولاية جورجيا، وأيرلندا وتركيا والمغرب أخيراً، وهى بصدد طرحه رسمياً على دول المنطقة.

وإذا كانت الوثيقة الحزبية تشير بحق إلى أهمية تكوين المواطن والانتفاء للوطن وناسه وترابه، فإن الأمر يتطلب دائماً الوعى بالتساؤل : لمصلحة من توضع هذه السياسة أو ذلك المضمون التعليمي، وفي مواجهة من، ودفاعاً عن ماذا في الوقت ذاته؟ وهذا يقتضى وضوح الرؤية لمسارات التوجه في السياسات والمضامين والمخرجات في التطوير وفي مواقع الأولويات. وهذا الالتفات المهم تكاد أن تغفل عنه وثيقة الحزب؛ إذ ليس ثمة أى إشارة إلى ما يتكون لدى الطلاب من قيم ومواقف إزاء قضايا حرية الشعوب في سيادتها وتقرير مصيرها، وإزاء السلام والعدل في منطقتنا وفي العالم أجمع.

ومن الملاحظ كذلك أنها تتعرض لكل الموضوعات في محاولة لمعالجة القصور فيها، كما لو كانت جميعها بالأهمية نفسها، ويمكن معالجتها في الوقت نفسه، وبالموارد المتاحة. وهى في هذا تتفادى اتخاذ منهج التخطيط في تحديد الأولويات الاستراتيجية، التى يمثل التدخل فيها أولوية تؤثر وتفتح الطريق لمعالجة القضايا الأقل أهمية.

الوثيقة وغياب إطار الثقافة القومية

لقد تجاهلت الوثيقة أيضاً في منطلقاتها وأطرها المرجعية قضية دور التعليم في تكوين ثقافة قومية مشتركة في قيمها وتوجهاتها الرئيسية، يتم من خلالها (تعظيم الجوامع وتقليل الفوارق) بتعبير السلف، وفي تقدير واحترام لتنوع التوزيع على الألحان الرئيسية، وفي تشجيع وتنظيم للحوار من أجل توازن المصالح. وتلك أمور

مهمة يقتضيها الوصول إلى الوفاق العام المحقق للوحدة الوطنية والعمل المشترك في السراء والضراء، والمشاركة العادلة في المغام والمغرم. ومع ما يظهر في توجهاتها الثقافية من ثنائيات واستقطابات بين قضايا الأصالة والمعاصرة وبين المحلي والعالمي، وبين المادى والروحي، وبين المنفعة الشخصية أو الفتوية وبين الصالح العام، فإن منظومة تعليمنا يغلب عليها في رباعيتها تعزيز عوامل الاستمرار في الانشطار الثقافي، ولو نظرنا إلى خريطة المنظومة التعليمية فسوف نجد رباعية :

١- التعليم الرسمي.

٢- التعليم الخاص.

٣- التعليم الأزهري.

٤- التعليم الأجنبي.

وتزداد القضية تعقيداً حين نجد في داخل كل منها انشطاراً آخر، ففي التعليم الرسمي: هناك مدارس عادية عربية ومعها مدارس لغات بمصروفات. وفي الجامعات الرسمية: كليات وأقسام عادية عربية، وأقسام تدرس باللغات وبمصروفات، ومعها جامعات خاصة تدرس باللغات وبالعربية، ومعاهد عليا خاصة عدد تصل إلى (٨٠ معهداً) تدرس باللغة الأجنبية والعربية وبمصروفات. وفي هذا الصدد تشير الوثيقة إلى مشروع إنشاء جامعة " غير هادفة للربح "، تكون جامعة القاهرة مالكة لأغلب أسهمها وتتقاضى مصروفات.

هذا فضلاً عن وجود معاهد عليا تكنولوجية رسمية (عددتها ٥ معاهد) تدرس باللغة الأجنبية والعربية. يضاف إلى ذلك إقامة ما يسمى في القرارات الجديدة لتطوير التعليم الجامعي بالتعليم الجامعي الموازي بالمصروفات، إلى جانب التعليم المفتوح بمصروفات. ومن القرارات الجديدة أيضاً التوسع في الكليات العلمية الخاصة بقبول طلاب ممن تقل درجاتهم في الثانوية العامة عن معدلات القبول المجاني في الكليات الرسمية بنسب ما بين ٢-٥٪ على أن يدفعوا تكاليف تعليمهم الذي يتراوح ما بين (١٥-٢٠ ألفاً من الجنيهاً).

ومما لا يحتاج إلى تأكيد ما لهذا الخضم من الرباعية التعليمية وتفرعاتها الداخلية من تباين في لغة التعليم وفي تكلفة التعليم وفي ملكية المؤسسات من تفاوت المناهج

وطرق التفكير وتوجهات الطلاب المستقبلية وطموحاتهم في العمل بمؤسسات العولة في الداخل والخارج أو هجرتهم إلى الخارج. هذا فضلاً عن توزيع انتماءاتهم؛ مما يؤدي إلى توهين مقومات الثقافة المشتركة، وتنامي توجهات الخلاص الفردي والذاتي دون اعتبار لمقومات الانتماء الوطني؛ فالولاء لمن يقدم لهم فرص العمل المجزية وبخاصة مع انتشار البطالة ومحدودية فرص العمل وهذه الإشكالية في رباعية التعليم لا تمثل في وثيقة الحزب أى مصدر من مصادر القلق طالما أن التعليم بمصروفات يمثل تعليمًا متميزًا، يوفر قيادات للسوق واحتياجات رجال الأعمال والمستثمرين من المصريين أو الأجانب. وتظل مشكلة الوطنية هائمة في عالم سوق بلا هوية ترددها الوثيقة نظريًا بطريقة خطائية.

يمثل ما يلي أولويات في سياسة التعليم معتمدة مطالب هذه المرحلة التاريخية قومياً وإنسانياً، بما يمكن من إحداث نهضة حقيقية، تؤمن بضرورة الالتزام باحتياجات الوطن والمواطن، كما تؤمن بأن كل ما هو عالمي محمود ينبغي أن يتكيف ليكون في خدمة كل ما هو قومي منشود.

وسوف نركز على المسألة الجوهرية الخاصة بالأطر المرجعية، وبالذات وذلك :

في السياسة التعليمية :

١- التأكيد على حق كل طفل في التعلم وبأنه قابل وقادر على التعلم، وأن وظيفة النظام التعليمي اتخاذ الوسائل وتوفير الإمكانيات لنموه المتكامل والمتواصل بدءاً وفكراً ووجداناً وسلوكاً وفعلاً، وأن يتخلى تماماً عن كونه نظاماً للفرز والغربة والاستبعاد، بناء على معايير فى جوهرها اقتصادية اجتماعية، لا تربوية.

٢- الترسيع والتجسيد لمبدأ اعتبار التعليم جبهة من جبهات الأمن القومى إقرار العدل والتحرر والسلام الاجتماعي.

٣- التزام الدولة بمسئولياتها الدستورية فى توفير فرص التعليم المجانى للمواطن فى مختلف مراحل التعليم؛ بحيث لا تكون العوامل الاقتصادية والاجتماعية ودفع المصروفات حائلاً دون مواصلة تعليمه؛ مما قد ينجم عنه تنامي حدة التفاوت

بين مختلف الشرائح الاجتماعية وفرص الالتحاق بسوق العمل. ومن ثم فإننا نرى أن أى تعليم حكومى يفرض مصروفات يعتبر مخالفاً للدستور.

٤- إيجاد سقف معقول نتفق عليه للتوسع فى التعليم الخاص، مع العلم بأن وثيقة الحزب تقترح نسبة ٢٠٪ من مجموع الملحقين بالمؤسسات التعليمية خلال السنوات القادمة فى هذا النوع من التعليم، مع أن النسبة حالياً لا تتجاوز ٨٪ مما يعنى زيادة المستهدف إلى أكثر من مثلى ونصف، ومما يؤدى إلى زيادة خلق قيادات من أبناء مالكى الثروة والنفوذ تشتري تعليمها بها ونفوذها وحرمان ما لا يقل عن ٤٠٪ من السكان ممن هم على خط الفقر أو دونه من تعليم أبنائهم وبناتهم لأكثر من التعليم الأساسى. ومما يستحق الالتفات ما تظهره إحصاءات عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ من النمو المتلاحق لمدارس رياض الأطفال الخاصة والأجنبية إلى المجموع الكلى لأطفال هذه المرحلة حتى بلغ حوالى ٤٨٪، ثم أنه بالنسبة للتعليم العالى (الجامعات والمعاهد العليا) وصلت نسبة التعليم الخاص حوالى ٢٠.٢٪، ووصلت النسبة فى التعليم الجامعى الأزهرى إلى ١٣.٤٪ من جملة الملحقين بمستوى التعليم الجامعى.

٥- وضع سقف متفق عليه للتوسع فى التعليم الأجنبى بعامه وبخاصة الجامعى، مما يترتب عليه من مخاطر فى الانشطار الثقافى القومى، فضلاً عن استهدافه لإعداد الطلاب المصريين المتميزين للالتحاق بالعمل، الذى تتيحه المشروعات والاستثمارات الأجنبية فى الداخل أو الهجرة للعمل فى بلاد تلك الجامعات. وهذا يمثل كذلك نزيفاً للكفاءات العلمية والمهنية المتميزة فى مجالات العمل الوطنى.

٦- العمل على تفادى الحكم على كفاءة التعليم بمعيار واحد، هو ملائمة لسوق العمل، مع ما فيها من اختلالات وفساد محلياً وعالمياً، والاكتفاء اللفظى بقضايا مهمة فى تكوين المواطن وقيم الصالح العام والتماسك الاجتماعى والوحدة الوطنية والعروة الوثقى فى الانتماء القومى العربى. فالتعليم، وبخاصة التعليم العالى ليس مطلباً فردياً فحسب، لكن إلى جانب ذلك عليه طلب

مجتمعى فى تواصل مسيرة المجتمع عبر أجياله. والحاصل أنه مع التيارات الفكرية والفردية والسوقية الدارونية ومؤسساتها التعليمية الخاصة والأجنبية غدا الشغل الشاغل فى أداءات العملية التعليمية التركيز على تكوين الفرد، فرداً قادراً على امتلاك المعارف والمهارات التى يتطلبها النجاح فى سوق العمل. ومهما جاء من تأكيد على تنمية المواطن وانتمائه إلى ناسه وقيمه وترابه.. إلا أن الواقع يكاد يلغى ذلك التوجه؛ ليتم التركيز الميدانى على الفرد والسوق فى عالم بلا هوية.

٧- التدقيق فى قبول المنح أو طلب القروض فى مجال التعليم بشروط، تضمن توظيفها فيما لا يتوافر من إمكانات وطنية، بشرية ومادية، وإيلاء أولوية لإسهامها فى البنية الأساسية من المباني الجديدة، والتجهيزات التكنولوجية مع ضمان الشفافية والرقابة والمحاسبية فى مجالات إنفاقها.

وينسحب أيضاً على ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدنى إلى جانب الحكومية، حتى لا تفتح ثغرات للفساد والإفساد للموارد البشرية أو للتوجه غير الرشيد فى وضع السياسات وبرامج التدريب والبحوث.

٨- الاستمرار دون انقطاع فى إعطاء الأولوية المستحقة لإقامة البنية الأساسية وتجهيزاتها فى بناء المدارس الجديدة؛ بحيث يتم إنجاز ما لا يقل عن ألفى مدرسة أو مبان جامعية كل عام، إذ إنها شرط لازم لتحسين العملية التعليمية، والتخفيف من كثافة الفصول، وتحقيق التعليم فى اليوم الكامل، وتوفير إمكانات النشاط التعليمي، والقضاء على كثير من المشكلات التى تراكمت خلال العقود السابقة. وفى هذا الشأن يفتح المجال والحفز للقطاع الخاص والمجتمع المدنى للإسهام فى البنية الأساسية وتجهيزاتها؛ مما يمثل مشاركة مجتمعية مثمرة، وفى ذلك فليتنافس المتنافسون.

٩- يتوقف تطوير التعليم الرسمى كماً وكيفاً على ما تنفقه الدولة من مواردها السيادية، إذ إن ثمة ارتباطاً إيجابياً بين تكلفة تعليم الطالب ومستوى التعليم وجودته. ومع زيادة الحجم المطلق للإنفاق على التعليم خلال العقدين

الماضيين وزيادة التدفق في أعداد الطلاب، ظل ما يخص الطالب الواحد من هذا الإنفاق متدنياً حتى بالمقارنة مع بعض الدول العربية غير النفطية. وتشير تقارير اليونسكو والبنك الدولي إلى أن أى تحرك نحو التحسن في مسيرة التعليم يقتضى ألا تقل الموازنة المخصصة لقطاع التعليم الرسمى عن ٦٪ من الناتج القومى الإجمالى، أو ما بين ١٨-٢٠٪ من الموازنة السنوية للإنفاق العام. ومع أهمية الترشيح في الإنفاق، فإنه من الضروري لتحقيق هذا المعدل المنشود الذى لا تبلغه المعدلات الحالية - مراجعة الدولة لأولوياتها المختلفة في مجالات الإنفاق العام؛ لكى يتحقق للتعليم هذا المعدل الأساسى الذى تشير إليه المعدلات الدولية للأقطار النامية. وتأكيد التمويل هو عصب التطوير لمختلف أبعاد المنظومة التعليمية، ولنتذكر دائماً أن ثمن الإخفاق أفدح وأعلى بكثير من ثمن النجاح.

١٠- الإشراف الدقيق والأمن للدولة على المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة، وضمان التزاماتها بالتنفيذ الفعلى لشروط إنشائها من حيث البنية الأساسية والتجهيزات، والتعاقدات مع المدرسين، ونزاهة الامتحانات، ومعدلات القبول، والتوقف عن فرض رسوم أو مصروفات غير معلنة؛ مما يمثل مؤشراً للمغالة في التبرع والابتزاز.

وتشير بعض البيانات عن عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ إلى أن عدد المدارس الخاصة التى وقعت عليها قرارات عقابية نتيجة مخالفتها القانونية بلغ (٦٠٠) مدرسة خاصة.. كذلك تمت في العام نفسه زيادة مفرطة في مصروفات كليات الجامعات الخاصة، إلى جانب ذلك التوتر الدائم بين مخالقات بعض هذه الجامعات والمجلس الأعلى للتعليم الخاص، والتى وصل بعضها إلى القضاء وإلى الصحف.

ويمثل مجلس الشعب إحدى الهيئات الرقابية على تلك المؤسسات الخاصة، ويعتبر تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب (يونيو ٢٠٠٢) نموذجاً لتقييم موضوعى رصين عن الجامعات الخاصة. وينبغى تكراره سنوياً، كما ينبغى نشر نتائج تقارير اللجان والهيئات الإشرافية ليكون الرأى العام على بينة من أحوال التعليم الخاص وحقوقه وواجباته. ومن بين ما أشار إليه تقرير لجنة مجلس الشعب من مخاطر على العملية التعليمية في الجامعات الخاصة تدخل رأس المال من

مؤسسى تلك الجامعات فى الشئون العلمية والإدارية. وفى هذا الصدد يمكن التفكير عند إنشاء جامعات خاصة جديدة فى إصدار تشريع، يحول دون تملك أى فرد ما يزيد عن ٥-١٠٪ من أسهم الشركات، بما يحد من تحكم من يملكون نسبة عالية من رأس المال فى اختيار مجلس الأمناء وإدارة الجامعة، كما هو متبع فى نظم المساهمة فى الشركات التعليمية فى العالم.

١١- تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مجال التعليم الصناعى فى المرحلة الثانوية لتخريج الفنيين من العمالة الماهرة، مهتديًا بتجربة (مبارك كول) فى المزاوجة بين التعليم النظرى والخبرة التطبيقية فى المصانع التى يمتلكها المستثمرون. كذلك على التعلم الخاص أن يشق طريقه فى بعض المجالات الأخرى، التى تفتقر إمكانات الدولة إلى التوسع فيها مثل إنشاء مدارس للمتفوقين خاصة فى علوم المستقبل، وكذلك التوسع فى مجال تعليم المعاقين، بما يمثل إضافة نوعية لجهود الدولة فى هذا المجال. وقد تقدم الدولة لمثل هذه الجهود الرائدة معونة خاصة إلى جانب ما تتلقاه من معونات أهلية وهبات.

١٢- مع التدقيق فى السماح بإنشاء جامعات أجنبية جديدة، وحرصًا على دعم انتماء طلابها إلى ثقافة مجتمعهم وطموحاته، فإن على وزارة التعليم العالى والمجلس الأعلى للجامعات أن تصل معها إلى صيغة تمكن الطلاب المصريين من التزود باللغة والثقافة القومية، ومن ضمان عدم التجاوز فى مناهجها وأجوائها وأنشطتها لثوابت القيم والعقائد والتقاليد فى المجتمع المصرى.

١٣- ضرورة السعى إلى تطوير الخريطة التعليمية فى البعد الجغرافى لتوزيع المؤسسات التعليمية الرسمية والخاصة، ومن الملاحظ أن التوزيع الراهن تزدحم فيه مدارس اللغات الحكومية والخاصة فى الحواضر والمدن الكبيرة، وبدرجة أقل كثيرًا فى المدن الصغيرة؛ مما يؤدى إلى التفاوت بين المحافظات والمدينة والريف فى فرص التعليم، وبخاصة بعد مرحلة التعليم الأساسى.

ويعزى هذا بطبيعة الحال إلى اختيار مواقع التعليم الخاص؛ حيث يتوافر الطلب ومجال الربح وليس إدراك الحاجة التعليمية، ومما تجب ملاحظته على سبيل المثال تركيز الجامعات الخاصة الأربع فى دائرة جغرافية للقاهرة الكبرى ومدنها الجديدة،

ومن الضروري أن يجرى التخطيط السليم لتوزيع المؤسسات التعليمية لا على أساس حجم السكان فحسب، بل على انتشارهم على الامتداد الطويل لنهر النيل وواحاته وسواحله وبواديته. ومن ثم يجب أن يتم التوزيع الجديد للمؤسسات الحكومية، والمؤسسات الخاصة وفروعها على أساس هذا الامتداد الجغرافي.

١٤ - وأخيراً، وليس آخرًا تعمدنا أن نختم ملاحظتنا بإيراد ما يستحقه دور المعلم قاطرة القيادة في مسيرة تطوير التعليم، والتوصيات في هذا الصدد تتكرر في كل دراسة أو تقرير أو مؤتمر حول تعليم المستقبل. وقد آن الأوان للنظر الجاد والملتزم في جانبين لأحواله، أولهما: إعداداته الجيد ومتابعة تدريبه وتثقيفه لضمان كفاءته وتجده المهني، مما يتطلب إعادة صياغة مؤسسة كليات التربية التي تتسم بالجمود وفقدان روح التجديد في أدائها المطلوبة لإعداد المعلم. ويتطلب ذلك وضع خطة جديدة لتطويرها مبنى وبشرًا ووسائلًا وتعليمية متجاوزة للمصالح الخاصة المرتبطة بالهياكل والأوضاع الراهنة وممارساتها. والجانب الثاني هو الجزء المادى لقاء ما يؤديه من عمل وما يتحملة من مسئوليات في تكوين أجيال المستقبل، وما تزال فكرة وضع كادر خاص لمعلمي المدارس في التعليم قبل الجامعي، تستحق الدراسة مما يهيج الاطمئنان إلى أحوالهم الشخصية والعائلية وتفرغهم لرسالتهم، دون الاضطرار إلى مفاسد الدروس الخصوصية والاتجار بالتعليم. ويتطلب الأمر كذلك تشييط نقابة المعلمين لتقوم بدورها في رعاية أحوال المعلمين وفي المشاركة بالرأى في قضايا السياسات ومكونات العملية التعليمية ضمانًا للجودة في مضامينها ونواتجها.

أما بعد

لقد حاولنا فيما سبق التأكيد على أهم الأطر المرجعية التي ينبغي أن تحكم مسيرة التعليم وتطويره، تكييفًا وتكيفًا مع ما تجاهلت الوثيقة النص عليه بوضوح، حيث ازدحمت بالتفصيلات الفنية مع أهميتها، لكنها من المفترض أن تكون وثيقة سياسية في المقام الأول، تطرح القيم والمبادئ الأساسية التي تستند إليها مقومات بناء

المواطن والوطن، وليس مجرد التركيز لإعداد إنسان السوق. هذا فضلاً عن توظيف التعليم في مواجهة ما يعرض أمن الوطن في تماسكه، وفي تمكينه من أن يكون درعاً واقية من الضغوط والتهديدات لمقومات بقاءه ونمائه وإرسائها على قواعد العدل والتحرر والثقة بالنفس لصياغة حاضره ومستقبله. وقد يبدو للبعض أن ما نردده ليس من نوع الفكر الجديد، ونؤكد أن كثيراً من الدول الرأسمالية، بما فيها الولايات المتحدة، تعيد أفكارها ونظمها في مواجهة تيارات اليمين المحافظ الجديد، على أسس تتفق مع ما ذهبنا إليه من أطر مرجعية. وقد تركنا الدخول في التفاصيل الفنية وبعض المقترحات الإجرائية للفنيين والمتخصصين والخبراء في مجال التربية والتعليم؛ حيث إنها تشكل في نهاية المطاف بالأطر المرجعية السياسية والقيم الثقافية التي تمثل ترجمة وتطبيقاً للأطر أياً كان نوعها. وليس لدينا خلاف فيما يتعلق بقضية اللامركزية أو تطوير التعليم الثانوي أو معايير الجودة والاعتماد أو الاهتمام بتعليم الطفولة المبكرة، أو تطوير تدريس اللغة العربية، والإسراع في تطوير التشريعات والقرارات واللوائح التنفيذية الخاصة بتحرير أنشطة الطلاب من قيودها الأمنية أو باختيار القيادات التربوية على أساس الكفاءة، وليس مجرد الأقدمية، وعلى ديمقراطية انتخاب القيادات الجامعية في الكليات وفي رئاسة الأقسام.

والمطلوب في تجسيد تلك القضايا الفنية مشاركة مختلف أصحاب الرؤى والتوجهات الأيدلوجية والمعرفية؛ حتى تبلور من خلال الحوار الحقيقي الجاد في "تنازع للحق بالحق وللحق" كما يقول أحد السلف من المتصوفة، وحتى نحقق طموح رفاة الطهطاوى "نريد أمة عربية تكون مكاناً لسعادتنا أجمعين، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع".

هدف ينبغي ألا يغيب أو يستتر في مسيرة التعليم "في قلب إصلاح التعليم"

تتضمن استراتيجيات إصلاح التعليم المطروحة حالياً جوانب متعددة من منظومته، ترمى إلى إعداد الثروة البشرية باعتبارها أعظم وأعلى محركات التنمية الشاملة بمختلف أبعادها. وتبرز في بنية هذه الاستراتيجيات جملة من التوجهات والمفاهيم، التي ولدتها المتغيرات والتحديات العالمية فيما يعرف بعصر العولمة. ومن بينها التوجه نحو مجتمع المعرفة، والاهتمام باللغات الأجنبية، وعلوم المستقبل، وحفز المعلمين على البحث والابتكار وتوظيف وسائط التعليم الإلكترونية، وتطبيق المعايير العالمية للجودة وتقييم الأداء، ونظام للاعتماد والإدارة اللامركزية. والمقصود منها ومن غيرها تعزيز قدراتنا التنافسية، حاضراً ومستقبلاً، في معترك السوق العالمية الموحدة الطليقة.

والمفروض أن الجهود الحالية تشد من خلال ذلك كله الارتقاء بأداء العملية التعليمية من أجل (إعداد خريج متمم لوطنه ومؤهل لخدمته وقادر على المنافسة العالمية) كما أشار إلى ذلك السيد الرئيس في كلمته أمام مؤتمر تطوير التعليم في مكتبة الإسكندرية في ٣٠ أغسطس ٢٠٠٤. وفي هذه الإشارة تأكيد لما أعلنه سيادته في مناسبات أخرى كثيرة من أن يكون التعليم - بجناحيه العالى والعام - جبهة مهمة

من جبهات أمن مصر القومي، وضماناً لتماسك نسيجها الاجتماعي، ومناعة مما قد تتعرض له من مخاطر وأزمات. وتحقيق ذلك يتطلب - ضمن ما يتطلبه - السعى الدءوب لإقامة بنية المنظومة التعليمية على أساس حق التعليم للجميع، وتكافؤ فرص إتاحتها، دون أن تقف فى طريقه عوائق اجتماعية أو مادية أو جغرافية.

ولذلك.. فإن موقع التعليم كنسق رئيسى من بين أنساق المجتمع ودوره فى الأمن القومي، يحتل مكاناً بارزاً فى الصدارة بين أهداف منظومته بكل مطالبها ومناهجها وآلياتها.

ومن المطلوب أن تجد مختلف التوجهات التحديثية الإصلاحية التى أشرنا إليها، قيمتها ودلالاتها وجدواها الحقيقية فى هذا السياق. ومن ثم يتوقف مدى إسهامها وفعاليتها بمدى التزامها به. وفى هذا الإطار أيضاً تصبح وتمسى جديرة بالسعى وابتكار الآليات اللازمة للتطبيق والتنفيذ والإنجاز.

وهكذا تلتحم وتتعانق على قاعدة الأمن القومى قضايا الهوية والمواطنة والتنمية البشرية، من خلال مضامين وقيم ثقافية وطنية قومية علمية دينية إنسانية. وهى بالضرورة مركب متعدد الأبعاد والفواعل، يقوم حارساً، وواقياً، ومدافعاً عن حق الوطن والمواطن فى كينونته وسيرورته. وهو مركب ثقافى منفتح نظوره (نحن) فى ضوء طموحاتنا واحتياجات سوقنا الداخلية، كما نكيهه (نحن) لمقتضيات السوق العالمية بفرصها ومخاطرها، ضماناً لحيويته وثرائه.

ولا يسعنى هنا إلا أن أصارح بأن الذى يدفعنى إلى الإلحاح على تأكيد دور التعليم دعامة للأمن القومي، ما أحس به من ضباية هذا الدور فى خطاب السياسات والاستراتيجيات والمنطلقات التنفيذية فى إصلاح المنظومة التعليمية. إننى لأشعر - وأرجو أن أكون مخطئاً - أن هذا الدور الهدف قد خفت صوته، وبهت لونه، وغامت معالمه، واستترت مطالبه. إنه - فى تقديرى - هدف ينبغى ألا يضيع فى زحمة التوجهات والمفاهيم الإصلاحية التحديثية الجديدة والتى ينبغى أن تدور فى فلكه، بل يستدعى الأمر مداومة إقرار صوته القوي، ولونه المميز، ووضوحه الكاشف... إننا فى هذه المرحلة العصبية من التعرض لخليط مضطرب من المتغيرات لا نستطيع أن تقتصر أهداف منظومتنا التعليمية على تكوين الفرد

فحسب، مع أهمية ذلك، لكن الضرورات تحتم عليها أن تمتد وتعمق في تكوين مواطن (منتم لوطنه مؤهل لخدمته وقادر على المنافسة العالمية) مكرراً تشخيص السيد الرئيس : إن مخرجات التعليم هي من أخطر رهاناتنا على أمن مصر ووحدتها الوطنية، ولا يكفي إن يقال إن هذا الرهان وارد ضمناً في خطاباتنا، بل يتحتم إبرازه والتدقيق في تداعياته ومقتضياته. وهو فرض عين في هذه الحقبة التي نواجه فيها محاولات تنميط الثقافات في قالب موحد Mono-Culture، والتي تشير إليها بعض الكتابات السوسيولوجية بظاهرة (مكدلة المجتمع) (The Macdonalization of Society) نسبة إلى مطاعم مكدونالد وأسلوبها في التنميط والتسريع في وجبة طعامها. وتشجع محاولات تكوين الفرد عادة بزى التحديث والتقنية والحوسبة والمهارية التنافسية والكفايات الشخصية، كما لو أنه نوع من الموضة في عالم الموضات.

ومن مظاهر ما تحمله القوى العالمية المهيمنة من رسالة إلى المنظومة التعليمية السعى إلى تكوين الفرد العولمي السوقي، بلا هوية وطنية أو ثقافية، مجرد مقيم على أرضه، مغترب عن ماضيه وواقعه. ودون هداية نحو مستقبله ومستقبل وطنه. وكل ما يعينها أن يحمل بين تجاويف عقله وجنات وجدانه، الرغبة العارمة والأمل المرجى في الالتحاق بالعمل في مواقع الشركات المتعدية الجنسية وبنوكها ومشروعاتها سواء حيث يقيم، أو بالهجرة إلى أرض الأحلام الرأسمالية في الغرب.

ولن يكون مستغرباً عندئذ أن يتجه انتماؤه إلى حيث يجد العمل المجزي، دون التفات إلى أى اعتبارات أو ولاءات أخرى. إننا هنا إزاء الإشكالية العصبية التي تناوّلها باقتدار واستفاضة أ. د. حسين كامل بهاء الدين في كتابه (الوطنية في عالم بلا هوية). واليوم تزداد الإشكالية تعقداً وخطورة مع مبادرات الإصلاح ومشروع الشرق الوسط الكبير، الذي تعرضه وتدعو إلى تنفيذه بما فيه من إصلاحات تعليمية، مجموعة الدول الثمانية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة منذ اجتماعه في جورجيا وتركيا وانتهاء بملتقى المستقبل في الرباط في ١٢/١٢/٢٠٠٤.

وتحسباً لهذه المخاطر يلزم التشديد على أن قلب العمل التعليمي التربوي هو تنمية ثروتنا البشرية لنهضة وطننا ونهائه، وليس لتهيئتها للتسليع والتصدير في مفارقة عما نحرص عليه في عالم السلع والخدمات.

ومن الملاحظ أن هذه المخاطر الكامنة في رسالة العولمة نحو دور التعليم وخصائص خريجيها الفردية ليست مقتصرة على أقطار العالم النامي - وإن كانت أكثر خطورة في كمها ونوعها - وإنما بدأت في الظهور لتصبح من هواجس الدول الرأسمالية ذاتها. وعلى سبيل المثال يتصدر قائمة الأهداف التعليمية في إنجلترا دور التعليم في الأمن القومي Education and the National Security، ويبرز هذا الدور للتعليم في وثائق وأدبيات التربية في الولايات المتحدة الأمريكية وبخاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر. وقد كان هذا الهدف واضحاً حتى قبل ذلك التاريخ منذ مراجعة أولويات التعليم الأمريكى بعد أن سبق الاتحاد السوفيتى إذ ذاك إلى غزو الفضاء. كذلك نتذكر تقرير (أمة في خطر) A Nation at Risk الذى صدر فى عهد الرئيس ريجان فى أواخر الثمانينات. ونقرأ فى ديباجيته ما يشير إلى أنه لو أراد أى عدو أن يهدد أمن الولايات المتحدة.. فلن يجد أحسن مما يحدثه التعليم من خلل فى الحياة الأمريكية.

وأذكر كذلك بكتابات المدرسة التربوية النقدية فى الولايات المتحدة، ومن أشهر أعلامها هنرى جيرو، ومايكل أبل، ودونالد ماسيدو؛ إذ اتخذت هذه المدرسة الفكرية شعارها (التعليم من أجل المقاومة) Education for Resistance والمقاومة هنا موجهة نحو سيادة تكوين الفرد المجرد، وغلبة قيم الثروة والربح على قيم المواطنة الواعية، ولعلنا لم ننس حرص فرنسا على لغتها وهويتها الثقافية الإعلامية، ومقاومتها لسيطرة الإنتاج السينمائى الأمريكى، كذلك ما أثير فيها من قضية منع لبس الحجاب عند الطالبات المسلمات فى المدارس، والعاملات المسلمات فى دوائر العمل، مما اعتبر مغايراً لخصائص زى المرأة الفرنسية، والزى كما نعلم هو أحد رموز الهوية والخصوصية الثقافية.

وأخيراً حتى لا يساء الفهم وتختلط الأوراق، فإننا نؤكد موقفنا من أننا لا نعى بهدف التعليم فى دوره للوفاء بمطالب (الأمن القومي) وتحدياته، الدعوة إلى الانغلاق أو التوقع أو التعصب، أو إنكار قيم الحوار والتفاعل مع الغير أو احترام رؤيته. لكن النقيض هو المطلوب، ومطلوب بشدة، فى التواصل البناء فى الداخل، ترسيخاً للأهمية البالغة لحرية الرأى وحق الاختلاف والمشاركة والتسامح.

والنقيض مطلوب، ومطلوب بشدة كذلك، في التلاقح المثمر مع مختلف الثقافات
أخذًا وعطاء.. ونحن بذلك مؤمنون بكل قيم الخير الإنساني، لا بقيم الشر، كما
يزعم بعضهم.

ونتذكر في هذا الصدد مقولة المهاتما غاندي، ومفادها أنه لا يريد أن تقام الأسوار
العالية حول بيته، بل إنه يحرص على أن تظل نوافذه مفتوحة لكل التيارات في
تفاعلها، شريطة ألا تززع قواعد هذا البيت.

لا مساس بمجانية التعليم ... لماذا؟ "إلى مبادرات الإصلاح"

أتابع بالاهتمام منذ سنوات مختلف الندوات والمؤتمرات والمقالات والدوائر السياسية التي تناقش قضايا التعليم ، وبخاصة تلك المعنية بسياسة المجانية والداعية إلى قصرها على التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) ومركزة في المقام الأول على إلغاء المجانية في التعليم الجامعي العالي. وتستند تلك الدعوى إلى أن الدولة تتحمل عبئاً ثقيلاً في الإنفاق على التعليم، وأنه ليس في استطاعتها أن تنفق عليه معدلاً أكثر مما تنفق حالياً.. ثم أن التعليم الجامعي قد تضاعفت أعداده بمعدلات هائلة، تسببت في تراكم أعداد متزايدة من بطالة الخريجين. كما يقال إن تلك الأسر التي تنفق على أطفالها آلاف الجنيهات في رياض الأطفال الخاصة أو في مدارس اللغات الخاصة والأجنبية ليس من المعقول أن يلتحق أطفالها بالمجان في مرحلة التعليم الجامعي.

أضف إلى ذلك أن المجانية في كل من التعليم ما قبل الجامعي والتعليم الجامعي/ العالي قد أدت إلى معدلات عالية من التدفق على التعليم؛ مما ترتب عليه الكثافة العالية لازدحام الطلاب في الفصول والمدرجات والمعامل والتطبيقات العملية. ونجم عن هذا كله أن تدنت المستويات التعليمية، وفتحت الأبواب على

مصاريعها للدروس الخصوصية في كل مراحل التعليم. ومن ثم أشاع أصحاب المصلحة في إلغاء المجانية بأن التعليم الخاص أفضل من الحكومي كفاءة وفعالية، كما هو الشأن في المشروعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام. وغدت هذه المقولة من بين مسلمات التعليم، كما هي في عالم الإنتاج والخدمات. وترتبت على هذا أيضًا أن مخرجات التعليم لم تعد تتلاءم مع احتياجات سوق العمل، أو سوق العمل معها مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخبرات الأجنبية أو إلى هجرة المتعلمين إلى الخارج، أو هجرتهم اغترابًا في الداخل.

عبء الإنفاق على التعليم :

ويقال في عبء الإنفاق على التعليم من موازنة الدولة والإنفاق العام ما حدث من طفرة فيما يخصص للتعليم منها؛ أنها كانت لا تتعدى (٦٦٠) مليون جنيهاً منذ عام ١٩٨٠ لتقفز إلى حوالي (٢٥.٩) مليار عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وإن حجم ما أنفق فيها على التعليم الجامعي العالى قفز إلى حوالي (٤.٥) مليار سنوياً، وهذه زيادة هائلة من حيث حجمها المطلق. ومع ذلك فإن وزير التربية والتعليم يشير في أكثر من مناسبة إلى أنه رغم الزيادة المطلقة وما تتحمله الدولة في الإنفاق على التعليم العام قبل الجامعي، يظل هناك ما يطلق عليه بالفجوة التمويلية، خصوصاً إذا جرت المقارنة بين تكلفة الطالب في مصر وتكلفته في أقطار العالم ذات التعليم المتطور، حيث تتراوح ما تنفقه على التعلم ما بين ٦ - ٧.٥٪ سنوياً من الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول المتقدمة، وبعض الأقطار العربية، وتنفق إسرائيل ما بين ٧٪ - ٧.٥٪ سنوياً.

وفي هذا الصدد تشير الإحصاءات إلى أن متوسط ما ينفق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال السنوات العشر الماضية تراوح ما بين ٤٪ - ٤.٥٪ وأن نسبته إلى الإنفاق العام من الموازنة السنوية ما بين ١٤٪ - ١٥٪، في حين أنفقت تونس خلال تلك الفترة حوالي ٧٪ من الناتج، ٢٠٪ من الإنفاق، والمغرب حوالي ٥٪ من الناتج، ٢٥٪ من الإنفاق. ويمكن اختزال تلك المقارنات إذا استندنا إلى بيانات البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ لنجد أنه في عام ٢٠٠٠ كانت تكلفة الطالب في التعليم العام في مصر حوالي ١٥٠ دولاراً في السنة، وهو - كما علق عليه في بعض

المناسبات - لا يكفي لعشاء أسرة من ثلاثة أشخاص لرجال الأعمال في فندق من فنادق النجوم الخمسة. وبالمقارنة بلغت تكلفة الطالب في اليابان حوالى (٧) آلاف دولار في السنة، وفي إسرائيل حوالى (٢٧٠٠)، وفي أمريكا (٤٧٠٠)، وفي المغرب (١٤٢)، وفي تونس (٢٩٠)، وفي تركيا (٢٥٥) دولارًا في السنة. وعلى الرغم من صعوبة المقارنة.. إلا أن التفاوت الكبير في الإنفاق تظل له دلالة في تقييم الأوضاع.

وفي التعليم الجامعى تبلغ تكلفة الطالب في مصر حوالى (٦٠٠) دولارًا في السنة، بينما تبلغ تكلفته في إسرائيل حوالى (٥.٨٧٢) وفي اليابان (٥.٧٣٠) وفي أمريكا (٧.٠٠٥) وفي ألمانيا (١٠.٩٠٠) وفي تونس (١.٥٢٥) وفي المغرب (٨٧٧) وفي تركيا (١.٠١٨) دولارًا في السنة.

ونورد هذه البيانات - رغم ما فى المقارنات الدولية من صعوبات - لبنين ما تشير إليه وزارتا التربية والتعليم والتعليم العالى من قصور فى الموارد المتاحة للتعليم، والفجوة بين الواقع والمطلوب من أجل تعليم المستقبل. وهو تعليم ينشد تخريج منتجات قادرة على التعامل مع السوق العالمية والمحلية بكفاءة مع ما تتطلبه من قدرات التنافس والتميز والجودة والالتزام بالمواصفات العالمية فى إنتاجها السلعى والخدمى والفكرى والثقافى.

رأس المال المعرفى وتراكمه :

وفى مقابل هذه الفجوة التمويلية تدفعنا قضية المجانية ودعاوى اقتصارها على التعليم الأساسى إلى التدبر فيما يترتب عليها من تدنى رأس المال المعرفى الراهن فى مصر؛ أى أحوال السكان ونصيبهم من التعليم. وتكفى الإشارة إلى أن الحاصلين على تعليم عال لا تتجاوز نسبتهم ٩٪ من قوة العمل فى أحسن التقديرات لعام ٢٠٠٢، وأن نسبة الأمية للسكان فى سن ١٥+ تصل إلى حوالى ٣٤٪، وأن متوسط عدد سنوات التعليم المنظم الذى أتيح للسكان فى سن ١٥ سنة فما فوق (مرجعًا بنوعية التحصيل)، تبلغ ٢.٣ سنة، فيما يصل فى إسرائيل إلى ٥.٧ سنة، وفى الدول المتقدمة ما بين ٥ - ٧ سنوات، وفى كوريا الجنوبية يصل إلى ٦.٢ سنة (الحد الأقصى ١٠ سنوات)، حسب بيانات تقرير التنمية الإنسانية لعام ٢٠٠٤.

وإذا انتقلنا إلى التدفق الطلابي في مراحل التعليم أى عدد الطلاب في مختلف مراحل التعليم (ابتدائي - إعدادي - وثانوي وجامعي / عالي) ممن سيكونون رأس المال المعرفي مستقبلاً، فسوف نجد أن المؤشر التجميعي للمقيدين في مراحل التعليم بالنسبة لأعدادهم المناظرة في السكان (٦-٢٣ سنة) قد بلغ (٠.٦٥) من حد أقصى (واحد صحيح). هذا في الوقت الذي يصل المؤشر في إسرائيل إلى (٠.٩١)، وفي السويد (٠.٩٩) بما يعنى أن كل فئات العمر في السكان تقريباً من (٦-٢٣) ينتظمون في مؤسسات التعليم العام والتعليم العالي في هذا البلد، وقد بلغ هذا المؤشر في كوريا الجنوبية (٠.٩٥) وهى نسبة عالية كذلك.

ومع التحسن في هذا المؤشر Education Index في مصر من (٠.٥٧) عام ١٩٩٠ إلى (٠.٦٥) عام ٢٠٠٢، إلا أن المؤشر العام للتنمية البشرية بمكوناته الثلاثة (دخل، صحة، تعليم) ما يزال متدنياً في مرتبة ١٢٠ من بين ١٧٥ دولة من دول العالم؛ أى إنه يقع في الثلث الأخير من مجموعة الدول المتوسطة النمو في التنمية البشرية. وتشير بيانات تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تدنى تلك المرتبة بحوالى (١٢) نقطة عن ما يتوقع لدولة ذات متوسط دخل للفرد كما هو في حالة مصر. ويعنى هذا بعبارة أخرى أن الجهود المبذول في التنمية البشرية بما في ذلك حجم الإنفاق المالى يمثل مستوى أدنى من مستواها في نمو الناتج المحلى الإجمالى.

هذه هى قسّمات أوضاعنا التعليمية في رأس مالها البشري، وفيما تبلغه من معدلات قيد والتحاق بمختلف أعمار السكان في مراحل التعليم المختلفة. وهى جميعاً مستمدة من البيانات الإحصائية الرسمية المصرية، ومن تقارير برنامج الأمم المتحدة في التنمية البشرية، ومن تقرير التنمية البشرية الذى يصدره معهد التخطيط القومي، في أحدث السنوات المتاحة في عام ٢٠٠٢.

ومن خلال هذه الصورة يتضح لنا أننا في حاجة ماسة وملحة وضرورية للتوسع في التعليم عرضاً، وطولاً، ولتطويره مضموناً وعمقاً. ويقتضى ذلك الاستيعاب الكامل لكل الأطفال الملزمين في مرحلة التعليم الأساسى في مختلف المحافظات والمدن والقرى والنجوع، وهذا هو التوسع العرضى الأفقى. كما يتم السعى التدريجى لزيادة عدد المقيدين في المرحلتين الثانوية والجامعة مما يتطلبه التوسع

الطولى الرأسى؁ أى بزيادة الفرص المتاحة للاستمرار فى التعليم إلى أقصى ما تبلغه قدرات المتعلم مع التغلب على العوائق المانعة دون ذلك. ويتزامن مع كل هذا تحديث مضامين التعليم وأساليب التعليم وفنون التعلم؁ وذلكم هو التطوير المضمونى فى العمق. وهذا وذاك وتلك من أبعاد عملية توسيع وإطالة وتحديث عملية التعليم وفرصها تتطلب جهدًا متصلًا دائمًا ومتناميًا فى نواتجه؁ يضاف إلى ذلك بطبيعة الحال هدف القضاء المبرم على الأمية مع نهاية العقد الأول من هذا القرن.

أهمية التعليم فى زخم المتغيرات العالمية :

ولسنا فى حاجة إلى كثير من التفصيل فى دور التعليم كقاطرة ذات إسهام بالغ فى حركة التقدم؁ وفى مواجهة تحديات العولمة ومتغيراتها العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصالية. هذا إلى جانب ما تمخضت عنه سوقها الموحدة من التحول إلى عالم المنافسة العالمية من خلال اقتصاد كثيف المعرفة؁ ومن تغير فى علاقات الإنتاج؁ وفى الميزة النسبية التقليدية لمكوناته؁ وفى فرص العمل والتجارة والاستهلاك. أضف إلى ذلك ما ارتبط بالعولمة من تغيرات هائلة فى موازين القوى السياسية.. وفى جميع هذه الظواهر المستجدة؁ أصبحت ثروة الأمم تقاس بما تمتلكه من الرصيد المعرفى؁ حيث أضحت المعرفة قوة؁ والقوة معرفة. ويتخذ لذلك معيار الرصيد المعرفى القومى وعوائد الإنتاجية الفكرية والعلمية بديلاً عن الناتج المحلى (أو القومى) الإجمالى ومعدلات نموه.

ويؤكد أهمية هذه الثروة المعرفية ما أورده د. حسين كامل بهاء الدين فى كتابه (الوطنية فى عالم بلا هوية) إذ يقول : (أنه لم يعد كافياً أن يكون فى أى دولة شريحة صغيرة من المتميزين أو العلماء... بل إن القدرة التنافسية لأى دولة ستعتمد بدرجة أكبر على الثروة المعرفية القومية التى تعتمد على شريحة عريضة من القوى العاملة من المعلمين المتميزين والعلماء؁ ومقدار محصلة الخبرات والقدرات التى يمتلكها الشعب بأسره...).

وتأسيسًا على أوضاعنا التعليمية الراهنة وانطلاقًا نحو رؤية لبناء مصر المستقبل من خلال تعليم للمستقبل؁ علينا أن نسعى منذ اليوم إلى إقامة منظومة تعليمية تستهدف ضمن طاقم أهدافها؁ لا مجرد تكوين صفوة أو نخبة محدودة من القوى

العاملية المتميزة، وإنما إلى توسيع هذه النخبة إلى أكبر كتلة حرجية ممكنة، وإلى توفير قاعدة شعبية متعلمة من المجتمع كله. وهذا يعنى تعليم الجميع ليمتلك من الخبرات والقدرات ما يحدث حركة دائمة للتميز للجميع بقدر ما تتيحه إمكانيات كل مواطن وطاقاته. وعلينا أن ندرك أن هذا التوجه ضرورة، يحتمها البقاء والنماء في عالم اليوم والغد الذى يهشم الضعفاء دون رحمة.

وإذ نرسى الأهمية البالغة لدور التعليم وتوظيفه في مطالب البقاء والنماء والنهضة، فإننا بطبيعة الحال لا يمكننا أن نتجاهل دور المنظمات المجتمعية الأخرى، سياسية واقتصادية وإعلامية وثقافية، في التفاعل فيما بينها وبين التعليم في اتساق الأهداف وتكاملها.. كذلك يقودنا التحليل خصوصاً إلى موقع المنظومة التعليمية من المنظومة السياسية وإدارة الحكم، حيث إن التعليم عملية سياسية، كما أن السياسة عملية تعليمية في نهاية المطاف. وإذا كان التعليم قطاعاً مهماً من إشكاليات التخلف الحضارى والتعثر في مسيرة التنمية الذاتية، فإنه في الوقت ذاته هو فاعل مهم في حل تلك الإشكاليات وبناء القوة البشرية صانعة مصيرها ومستقبلها.

سياقات اجترار إلغاء المجانية :

لقد استطرنا في كل ما سبق إلى بيان أحوالنا التعليمية في مجمل السكان والقوى العاملة، وفي مدى التدفق والاستيعاب الحالى للأطفال والناشئة والشباب في قنوات التعليم بمراحله المختلفة. وحاولنا أن نبين القصور في حركة المنظومة التعليمية وأبعادها من حيث توسعها أفقياً وامتدادها رأسياً وعمقاً في مضامينها - وعلى الرغم مما قد حدث فيها من تقدم وتطوير - لم يعد كافياً لمواجهة تحديات التنمية في الداخل والمنافسة في السوق العالمية. والمأمول لتعليم للجميع، وقوة عمل عريضة ومتميزة، تعتمد على المعرفة وتنتج ما يؤدى إلى راس مال معرفى متنام، ليكون ذخيرتها الحية في اقتصاد نام، وفي مجتمع متطور، وفي اندفاع متصلة نحو النهضة التى يبدع البشر أسسها وآلياتها، مزودين بمنجزات العلم وبخبرات الأمم الأخرى.

وعلى صعيد هذا القصور في طاقة التعليم لنموه الذاتى، ولآثاره المجتمعية المنشودة، تتردد هنا وهناك، وبين الفينة والأخرى، مسألة مجانية التعليم ودعاوى قصرها على التعليم الأساسي، تخفيفاً عن أعباء الدولة المثقلة. وقد أشرنا في مقدمة هذه الدراسة إلى بعض الحجج التى تشير إلى نقائص التعليم العام، والتعليم

الجامعى بوجه خاص، وفى عدم الوفاء باحتياجات سوق العمل، وشكوى رجال الأعمال والصناعة والمال من مستوى الخريجين. واستهدفت الشكوى سياسة المجانية التى أدت إلى التراجع فى الفصول والمدرجات والمعامل، وهذا بدوره أدى إلى تدنى المستويات التعليمية.. لكن علينا أن نضع فى مقابل هذه الحجة حجة قصور الدولة المزمّن فى إهمال بناء المدارس بما يتماشى مع الزيادة على طلب التعليم؛ مما كان يقتضى التشجيع وتوفير الكفاءة والموارد الجديدة والمتجددة فى أدائه، بدلاً من سياسة الحشر والحشو فى الإمكانيات القائمة.

والحاصل أنه لم يتم الالتفات إلى تلك السياسة المنطقية والضرورية التى يستلزمها اطراد الزيادة إلا منذ أوائل التسعينيات، بعد أن بلغ السيل الرى، واضطرت عملية المعالجة العاجلة إلى اللجوء إلى نظام الفترات التى وصلت إلى ثلاث فترات دراسية فى اليوم الواحد.

ناهيك عن أنه لم تبّن جامعة جديدة واحدة خلال العقود الثلاثة الماضية، فى حين أن لجنة التعليم الجامعى فى المجالس القومية المتخصصة قد أوصت فى أواخر الثمانينيات بأن تخصص جامعة لكل (٢) مليون من السكان.. لكن البنية التحتية الأساسية لأى تعليم، والمتمثلة فى المباني والتجهيزات لم تشهد تحقيق ما تطلبتّه لزوميات نمو الطلب على التعليم فى هذا الشأن.. أضف إلى ذلك أن من بين دعاوى اجترار إلغاء المجانية عدم ملاءمة مخرجات التعليم لاحتياجات سوق العمل كما لو أن سوق العمل لدينا فى مجرياته الداخلية أو معاملاته الخارجية سوق عمل منتظم ومنضبط معروفة احتياجاته، ولكنه سوق يعج بالاختلالات فى أولوياته وفى فساده وفى مجالات استثماراته أو فى رشدّه ونزاهته.

ومع الاعتراف بأن أداء المنظومة التعليمية قاصر كماً وكيفاً - لأسباب سياسية قبل أن تكون فنية ومهنية - إلا أن جانباً كبيراً من فاعليته وإنتاجيته يعزى فى تقديرنا إلى تقصير من جانب الدولة من ناحية، وإلى خلل فى سوق العمل من الناحية الأخرى. وفى جميع الأحوال فإننا حالياً إزاء رصيد معرفى محدود للغاية، حوالى ثلث من الأميين، ومن بينه ثلثى نساءه خارج الخدمة، وأقل من عشر قوة عمله تمتلك مهارات جامعية، وأكثر من ثلث ناشئيه وشبابه لا يملكون إلا مهارات تعليم متوسط ودون المتوسط.

وحين نتحدث عن إلغاء مجانية التعليم - مع كل ما يقدم معها من استثناءات تبريرية بحيث تمنح للمتفوقين أو مقولات كترشيد المجانية - فإننا ينتهي بنا الحال إلى مزيد من تدنى تلك النسبة المتدنية حاليًا في رأس المال المعرفي والتي أشرنا إليها سابقًا، بل وسوف تؤدي إلى توقف النمو الحالي في ما بدا أخيرًا ملحوظًا من تحسن الأحوال التعليمية للسكان بصورة عامة وللقوة العاملة بصورة خاصة. وهذا يشي بدوره إلى بلوغ حالة أدنى مما هي عليه حاليًا، وذلك في فترة عصيبة من تاريخ الوطن تتطلب السعي الحثيث لتحسين تلك الأحوال كَمَا وكيفًا، وبصورة عاجلة وملحة.

من يستطيع دفع المصروفات ؟

وبتحديد أدق، يمكننا القول بأن طموحات شرائح اجتماعية عريضة في المجتمع المصري، والتي تمتعت بحق أبنائها وبناتها في التعليم بالمجان خلال أربعة عقود منذ عام ١٩٦١، حين ألغيت المصروفات في التعليم الجامعي العالي، سوف توصد أمامها الأبواب في تطلعها إلى هذا المستوى التعليمي. ولو اقتصرَت المجانية على التعليم الأساسي.. فسوف لن تجهد نفسها لإلحاق أبنائها حتى بالتعليم الثانوي، ومن السائد أن متوسط أطفال الأسرة ما بين ٣-٤ أطفال، وبذلك سوف يصبح شعبًا غاليته العظمى من الحاصلين على التعليم الأساسي وقلة على التعليم الثانوي، وقلة أقل على التعليم الجامعي. وتقدر مصروفات التعلم الثانوي في المتوسط حاليًا ما بين ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ جنيه مصري في السنة، ثم من الذي يستطيع أن يدفع مصروفات الالتحاق بالجامعة التي تتراوح بين ٤٠٠٠ - ٦٠٠٠ جنيه في السنة حسب نوع الكلية بين نظرية وعملية ؟ وسوف ينتهي الأمر إلى أن يتخرج من منظومتنا التعليمية نخبة صغيرة، على أساس قدرة أهلها على دفع تلك المصروفات.

وبالنظر إلى المستويات الاقتصادية والأحوال المعيشية تتضح تلك العوائق في الاستمتاع بحق التعلم للجميع. ولبيان ذلك نشير إلى أن تقديرات نسبة السكان تحت خط الفقر تصل إلى حوالي ١٠٪ من الأسر المصرية، ومن الفقراء على مستوى خط الفقر أو فوقه بقليل قد تصل إلى حوالي ٣٠٪، إلى جانب ٢٥٪ من شرائح الطبقة الوسطى الدنيا المستورة أحوالها. ومن ثم يصبح لدينا (٦٥٪) من السكان، لا يستطيعون أن يلحقوا أبناءهم بالتعليم الثانوي العام أو حتى بالتعليم الثانوي الفني. كذلك سوف تجد شرائح عدة من الأسر الطافية فوق خط الفقر من الشرائح

الدنيا للطبقة الوسطى المستورة عسرًا ومشقة في التضحية بقوت يومهم ورعاية أطفالهم لمتابعة تعليمهم بتكلفة تبلغ أو تتجاوز متوسط دخلهم السنوي.. أما أن يتاح لها أو حتى أن تحلم بإحاقهم في التعليم الجامعي فهذا أمر مستبعد وفي حكم النادر.

وتبقى بعض شرائح الطبقة الوسطى العليا من كبار الموظفين والمهنيين من ذوى الدخل العالية وملاك العقارات وكبار التجار وغيرهم من الموسرين ممن تقدر نسبهم حوالى ٢٠٪ من السكان، حيث تسمح شرائحهم العليا بدخول أبنائهم إلى المدرسة الثانوية، وبقدر غير قليل من التضحية في الجامعة لشريحة غير قليلة منهم. ويبقى التعلم الثانوى والجامعى متاحًا لحوالى ١٥٪ من الأغنياء والموسرين وأهل الجاه والنفوذ، فهل هذا هو ما يتطلبه تحقيق مبدأ التعليم للجميع، وإقامة مجتمع المعرفة، وتكوين المواطنة في مجتمع ديمقراطى تشارك جماهيره في صناعة حاضرهم ومستقبلهم بالعلم والمصنع والحرية، كما قال رفاة الطهطاوى منذ منتصف القرن التاسع عشر.

والجدول التالى يبين نصيب كل من السكان في مصر من الدخل القومى فيما بين ١٩٩٥، ٢٠٠١؛ حيث تأخذ الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الاتساع مما تنعكس آثاره على تكافؤ الفرص التعليمية.

٢٠٠١	١٩٩٥	البيان
٣.٧٪	٤.٤٪	نصيب الـ ١٠٪ ممن أفقر الفقراء من الدخل القومى.
٨.٦٪	٩.٨٪	نصيب الـ ٢٠٪ ممن أفقر الفقراء
٤٣.٦٪	٣٩٪	نصيب الـ ٢٠٪ من أغنى الأغنياء
٢٩.٥٪	٢٥٪	نصيب الـ ١٠٪ قمة أغنى الأغنياء
٥.١٪	٤٪	نسبة نصيب ٢٠٪ من أغنى الأغنياء إلى ٢٠٪ من أفقر الفقراء.
٣٤.٤٪	٢٨.٩٪	معادل جنى (للتفاوت في توزيع الدخل)

UNDP. Human Development Report – Years 2002، 2003.

ونلفت النظر هنا إلى معادل جنى الذى يدل ارتفاعه خلال ست سنوات ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠١ على زيادة الفجوة في توزيع الدخل، بينما يدل انخفاضه عادة على تحسن في توزيع الدخل. ويشير الجدول إلى هذا التناقص المستمر في القدرات المالية لمزيد من السكان على الوفاء باحتياجات المواطن الحياتية والتي يتعذر عليه أن يضيف إليها احتياجاته في تعليم أبنائه وبناته.

ومن خلال هاتين الصورتين : صورة الأحوال التعليمية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لمختلف شرائح المجتمع.. يتضح بجملاء أن أى مساس بحق المجانية سوف يؤدي بنا إلى تعليم للصفوة ولصفوة الصفوة من أبناء القادرين على تحمل تكاليف التعليم الباهظة فيما بعد مرحلة التعليم الأساسي. وبذلك أيضًا سوف تتوقف حركة التوسع والتطوير الحالى لمسيرة التعليم التي بدأت منذ العقدين الماضيين، والتي اتسمت بقدر معقول من الدينامية والجهد المكثف لتدارك ركام الماضي، وإلى مواجهة تحديات تعليم المستقبل، رغم كل ما صادفها من صعوبات بين المد والجزر. لكنها في جميع الأحوال كانت تحركًا للوفاء بالطلب الجماهيري على التعليم، وقد أسهمت في تحقيقه إلى حد كبير مجانية التعليم في مختلف مراحله منذ عام ١٩٦١.

التعليم المجانى حق دستورى :

ونلجأ أخيرًا إلى الأسانيد الدستورية والقانونية، التي تنص على مجانية التعليم وكفالة الدولة له، باعتباره من مسؤولياتها ومن مناط سيادتها. ولقد جاء كل من دستور ١٩٢٣ وقانون التعليم الإلزامى عام ١٩٢٤ بأول مسئولية للدولة في تعميم التعليم الشعبى الإلزامى بالمجان.. ومنذ عام ١٩٤٤ ألغيت المصروفات في التعليم الابتدائى المدنى الحديث، ليعقبها إلغاء المصروفات في المرحلة الثانوية عام ١٩٥١. وهكذا توالى سياسة إلغاء المصروفات استجابة للحركات الوطنية والاجتماعية، التي شهدتها معارك الاستقلال ومطالب النهضة السياسية والاقتصادية في مصر.

ثم يأتى دستور ١٩٥٦ ليثبت مجانية التعليم العام في المدرسة الابتدائية والثانوية بما نصه في المادة ٤٩ (التعليم حق للمصريين جميعًا، تكفله الدولة بإنشاء مختلف المدارس والمؤسسات التربوية والثقافية والتوسع فيه تدريجيًا)، وفي المادة ٥٠

(تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شئونه، وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان).. ومع قرارات التحول الاشتراكي في ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يأتى دستور ١٩٦٤ ليثبت قرار الثورة في إلغاء المصروفات الجامعية منذ عام ١٩٦١، وقد ورد في المادة ٣٩ من هذا الدستور ما نصه (تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شئونه. وهو في جميع مراحله المختلفة في مدارس الدولة وجامعاتها بالمجان). وفي دستور ١٩٧١ (وهو آخر الدساتير) ينص على أن (التعليم حق تكفله الدولة وهو إلزامى في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى، وتشرف على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي).. وعلى الرغم من عدم نصه على المجانية، إلا أنه يستتج من ذلك أنه لم يبلغ نص الدساتير السابقة.

ثم أن قوانين التعليم المختلفة التى صدرت منذ ذلك التاريخ قد أكدت استمرارية مجانية التعليم نصًا وممارسة. وفي جميع الأحوال فإنه ما دامت الدساتير والقوانين تنص على أن المواطنين متساوون أمام القانون وفي الحقوق والواجبات، فإن إقرار هذه المساواة ينبغى ألا يقف في سبيلها عوائق اقتصادية أو اجتماعية تحول دون التمتع بها.

وهكذا تفرض مجانية التعليم في جميع المراحل نفسها من خلال ضرورات قاطعة :

أولها : التغير المذهل في سياقات الحياة المصرية الداخلية، وما تضطرب فيه من تيارات العولمة وتحدياتها المعرفية.

وثانيها : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية فضلاً عن تدنى مستويات المعيشة لغالبية السكان، بما لا يسمح لهم بإضافة أعباء دفع المصروفات لتعليم أبنائهم وبناتهم.

وثالثها : قصور التمويل للمنظومة التعليمية - رغم مطالب ما يجرى لها من تطوير- عن الوفاء بحق التعليم للجميع وتمكين كل متعلم من متابعة مراحل التعليم إلى أقصى ما تبلغه إمكاناته في التحصيل المدرسي، وتكوين ثروة بشرية ذات قدرات معرفية ومهارية منتجة ومبدعة للتنافس في السوق العالمي، فضلاً عن كونها ذخيرة حية لترسيخ مقومات المواطنة، التى تحمى الوطن وتوفر دعائم أمنه القومي.

لا مساس بمجانية التعليم :

ولذلك تستند دعوانًا في عدم المساس بمجانية التعليم خلال مشروعات الإصلاح التي تكاثرت صيغها من مختلف الأطراف الداخلية والخارجية. ونناشد الدولة على أن تستمر في تحمل مسؤولياتها كاملة، وإلى مضاعفة الموارد المتاحة للتعليم، باعتبارها فرض عين بالمفهوم الفقهي.

أما الحديث عن المشاركة المجتمعية المتوجهة أساسًا إلى رجال الأعمال والمال.. فهي من قبيل فرض كفاية لزيادة الخير، ووفاء بمسئولياتهم نحو مجتمعهم. وأعتقد أن المصدر الرئيسى لكفالة الدولة للتعليم هو من مواردها السيادية، وبخاصة من الضرائب التي تمثل المشاركة المجتمعية الحقيقية الملزمة. واللجوء إلى تطوير نظام الضرائب يغنينا عن مقولات، تتردد حول أن أولئك الذين يعلمون أبناءهم بمصروفات باهظة في المدارس الخاصة، لا يحق لهم مثلًا التمتع بالمجانية في الجامعات الحكومية، أو أن ساحات الجامعة مليئة بسيارات الطلاب، أو أن ملايين الجنيهات تنفق في الدروس الخصوصية، وغير ذلك من الدعاوى التهافتة. ونحسب أنه ليس من قبيل الإصلاح ومبادراته في المجتمع المصرى أن تشهد ساحة التعليم خطيئة عودة شهادة الفقر في أية صورة؛ من أجل أن يتمتع المواطن بحق التعليم في أى مرحلة من مراحل.

كذلك تتولانا الهواجس من أن إلغاء حق التعليم بالمجان في بعض مراحل قد يكون استجابة لضغوط رجال الأعمال والأغنياء من الداخل، أو استجابة لضغوط العولمة ومؤسساتها الدولية كالصندوق الدولي والبنك الدولي والمبادرات الأمريكية بالإصلاح الديمقراطي.

والخلاصة :

تقتضينا ضرورات تعليم المستقبل عدم المساس بالمجانية أيًا ما كانت الأزمات المجتمعية الأخرى؛ إعمالًا لقاعدة أن الضرورات الاقتصادية أو السياسية لا تبيح المحظورات التربوية. وعلى الدولة أن تكفل القدر الضروري لموارد التعليم لكي يكون كما أراده وأعلنه رئيس الجمهورية مشروع مصر القومي الأكبر، وجبهة من جبهات أمنها القومي. ويبقى التعليم في نهاية المطاف رهاننا الأكبر على تحقيق كرامة الإنسان... كل إنسان على أرض مصر، وفي حاضرها ومستقبلها.